علي عمر الصيفري

كي لا يلهينا الحوار فتضيّع الانتخابات..!

تحت رعاية فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية-حفظه الله- عقدت لجنة الاعداد والتهيئة للحوار الوطني أول اجتماع لها السبت الماضي تلبية للدعوة التي وجهها الاخ الرئيس، وكل مانتوخاه من هذه اللجنة واجتماعاتها وهي تضع أجندة للحوار الوطني ان تجعل على رأسها تنفيذ اتفاق فبراير فيما يتعلق بإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة أولاً وقبل كل شيء، وبعدها فلتتسلسل الأولويات ويتواصل الحوار حتى انتهاء كافة القضايا والموضوعات المدرجة في جدول أعمال المتحاورين.

وبما انه تفصلنا من الآن سبعة اشهر وبضعة ايام عن شهر الانتخابات فإننا لانرى أي مبرر لطرح أي مقترح من أي طرف كان يمضي إلى تأجيل الحوار إلى ما بعد عيد الفطر المبارك لأننا بهذا التأخير نكون قد اضفنا شهراً ونصف الشهر من تلك الفترة التي اليها اشرنا وفوتنا على لجنة الانتخابات موعد البدء في تشكيل اللجان ومراجعة القيد والتسجيل واعداد الكشوفات وغيرها والتي مفترض ان تبدأ عملها منذ اغسطس الجاري.. ان لم نقل يوليو المنصرم.

وليس مبرر هذا التأجيل حلول شهر رمضان المعظم، بل ان في هذا الشهر المبارك يحلو السمر وتطيب فيه أجواء الحوار، كما ان هذه المهمة تعتبر مهمة وطنية وظرفاً وطنياً استثنائياً يفرض على المتحاورين نكران الذات والتضحية لاداء الواجب الوطني المقدس الذي سيعصم الوطن من مخاطر الفراغ الدستوري في حال تأجيل الانتخابات، بل سيزيده قوة وتماسكاً تضمن له انطلاقة جديدة نحو التقدم والرقي، وهذا لعمر ابيكم قمة الوطنية والولاء الوطني.

ختاماً وإذ نتفاءل بعض الشيء بنجاح هذه اللجنة والتئام شمل الحوار فإننا نذكر بان المسئولية الوطنية لانجاز الاستحقاق الوطني الديمقراطي انتخابات ابريل ٢٠١١ في موعدها المحدد، تظل قائمة على عاتق مؤتمرنا الشعبي العام فإن حسمت هذه اللجنة المسالة الرئيسية الأولى التي اشرنا اليها آنفاً وسار الحوار كما ينبغي له ان يسير فياحبذا مالم فإن على قيادة مؤتمرنا الشعبي العام ان تحزم أمرها وتصارح الشعب وتتوكل على الله، وتعلن السير قدماً في اجراء الانتخابات البرلمانية لان المماطلة اذا تحولت الى لعبة سياسية قذرة لن يسلم من محاذيرها أي طرف من الأطراف.□

قال الشاعر :

لايعجبنك من خطيب خطبةٌ
حتى يكون مع الكلام أصيلا
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما
جعل اللسانُ على الفؤاد دليلا

– «الأخطل»

معايير الولاء الوطني (٢)

▹ لقد مثل مبدأ الولاء الوطني جسر الثقة ودليل الوفاء والإخلاص لقدسية السيادة الوطنية، وهو العلاقة الفارقة بين الوطني وغيره، لأن الولاء الوطني منزه من التبعية أياً كان شكلها أو نوعها، ولأنه كذلك فقد عبر عن معادن الرجال، وصدق أقوالهم، وكشف سر أفعالهم وأماط اللثام عن الذين يتلاعبون بالوطن ومقدراته من خلال الفهم العملي للمعاني والدلالات لمفهوم الولاء الوطني ومعاييره، التي تحدثنا في العدد الماضي عن المعيار الأول الذي تمثل في الحفاظ على سيادة الوطن واستقلاله، وفي هذا العدد نتناول المعيار الثاني المتمثل في التمسك بأهداف الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر.

د/ علي مطهر العثربي

إن الثورة اليمنية التي انطلقت في السادس والعشرين من سبتمبر من عام ١٩٦٢م ضد التسلط الفردي والاستعباد والقهر الإمامي، لم تكن رغبة فردية أو فئوية أو شلة أو جماعة متسلطة على أخرى مهيمنة، إنما كانت إرادة شعب بأكمله من أجل التخلص من كل أنواع القهر والإذلال والاستعباد، وكان اليمنيون يدركون بأن الخلاص من واقع الحال الذي عاشوا فيه من فقر ومرض وتخلف وجهل لن يتم الا بالثورة ضد التسلط الإمامي الذي كان عقبة في طريق التحديث والتغيير نحو الأفضل، وقد ناضل الثوار الأحرار وانطلقوا من عدن وتعز وصنعاء وكل شبر من أرض الوطن باتجاه القضاء على الحكم التسلطي الفردي في المحافظات الشمالية من اليمن الكبير وتحقق لهم ذلك بانتصار الثورة، ثم اتجه الأحرار اليمنيون صوب الاستعمار في المحافظات الجنوبية من البلاد، حيث اندلعت شرارة الثورة في ١٤ اكتوبر في ١٩٦٣م وهي الوليد الشرعي لثورة ٢٦سبتمبر، وكافح اليمنيون حتى جلاء آخر مستعمر بريطاني من البلاد في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م.

إن الوفاء لشهداء الثورة السبتمبرية الاكتوبرية من أقدس الواجبات الوطنية، وأي تراجع أو تخاذل أو تراخٍ في حمايتها وأهدافها الستة ومبادئ النظام الجمهوري يُعد خيانة لدماء الشهداء وخيانة لأمانة المسؤولية، لأن الايمان بأهداف الثورة اليمنية قولاً وعملاً وتجسيدها فكراً وسلوكاً يتمثل في الحفاظ على النظام الجمهوري، وإرساء قواعده وأسسه الديمقراطية والالتزام بها منهج حياة، لأن في ذلك الالتزام وفاء لشهداء الوطن الأبرار الذين ضحوا بحياتهم عبر مراحل النضال الوطني، والذين فجروا الثورة وحموها بأرواحهم ودمائهم حتى انتصرت إرادة الشعب اليمني.

إن التمسك بأهداف الثورة اليمنية فكراً وممارسة يُعد المعيارالثاني من معايير الولاء الوطني، لما لذلك من المعاني والدلالات الوطنية والانسانية، ولما فيه من الوفاء والعرفان بتضحيات الأحرار واحتراماً لدماء الشهداء الزكية وأرواحهم الطاهرة التي قدموها قرابين من أجل انتصار الإرادة الشعبية، وكسر قيود الإذلال التي فرضت على الشعب عقوداً طويلة، بل إن التمسك بأهداف الثورة اليمنية من أقدس الواجبات الوطنية والدينية والانسانية، لأن الثورة حررت الشعب من الاستعباد والإذلال وخلصت الدين من الشعوذة والانحراف ومنحت الانسان آدميته وحفظت له انسانيته، وقضت على التسلط العنصري والاستعمار البريطاني، وأزالت ظلام الجهل وجور الفاقة، وخلصت المجتمع من آفة الأمراض وفتحت أبواب الحرية والكرامة والانسانية، وأحدثت تغييراً جذرياً في حياة اليمنيين نحو الأفضل والأعظم والأوسع، وأصبح الانسان اليمني حراً رافعاً رأسه في بقاع الأرض.

ولئن كان التمسك بأهداف الثورة اليمنية قد جاء المعيار الثاني من معايير الولاء الوطني، فإن ذلك دليل على أهمية الثورة وحيويتها في قلوب اليمنيين، ولن يقبلوا بأي تراجع أو تخاذل في هذا الاتجاه، وما يحدث على أرض الواقع من تمرد وفتنة حوثية في بعض مديريات محافظة صعدة هي محاولة عدوانية خيانية ضد الثورة واهدافها الستة الخالدة، كما أن ما يحدث من بعض الحراكيين في بعض مديريات المحافظات الجنوبية هي كذلك محاولة عدوانية خيانية ضد الثورة اليمنية وأهدافها الستة، وإن التصدي لكل ذلك واجب ديني ووطني لا يقصّر فيه الا حاقد متآمر خان الله والوطن والثورة والوحدة، ولنا لقاء في العدد القادم بإذن الله.□

افهموا دعوة الرئيس..

اقبال علي عبدالله

■ من المؤكد أن استمرار الخارجين عن القانون في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية بالعبث بأمن واستقرار الوطن وزعزعة السكينة والسلم الاجتماعي قد ولّد لدى غالبية المواطنين في تلك المديريات العديد من الاسئلة، وأعتقد بل أجزم أنها مشروعة وتجاهلها أمر خاطئ.

المتتبع للأحداث المؤسفة التي تقوم بها عناصر الحراك الانفصالي في عدد من مديريات محافظات الضالع ولحج وأبين تؤشر الى ترابطها مع الأجندة الخارجية الهادفة الى زعزعة أمن واستقرار البلد واهمة الوصول الى تمزيقه وتحويله الى كيانات صغيرة تدار من قبل قوى استخباراتية غربية وإقليمية وذلك بعد أن تمكنت اليمن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م من إعادة وحدتها لتحقق بذلك أعظم انجاز عربي وعالمي في القرن المنصرم، وهو أمر جعل بعض القوى الخارجية تراهن على بقاء اليمن ممزقاً ضعيفاً تابعاً للقوى الكبرى في أهم موقع استراتيجي بالمنطقة والعالم العربي، هذه الأجندة بدأت تتضح خيوطها على أرض الواقع منذ أن تحول «الحراك» الذي كان يدعي بأنه سلمي إلى «حراك إرهابي» مثله مثل تنظيم القاعدة الذي وجد في هذا الحراك غايته المنشودة في بعض المحافظات الجنوبية التي تأخرنا في الوصول اليها والى شبابها تحديداً وأقصد هنا – المؤتمر الشعبي العام – التنظيم الذي يحكم بإرادة غالبية أبناء الوطن وبصورة ديمقراطية حرة تمثلت بصناديق الاقتراع «الرئاسي والبرلماني والمحلي»..

أفعال هؤلاء النفر الذين يدعون أنهم «حراك» تقشعر لها الابدان، ولا صلة لها بقيم وتقاليد و عادات شعبنا اليمني العظيم..فالتقطع وقتل النفس البريئة وسرقة وإحراق ممتلكات المواطنين الآمنين والاعتداء على منتسبي الأمن والنقاط العسكرية وقتل الجنود الذين يحرسون أمن واستقرار المواطنين .. كلها أفعال بشعة لا صلة لها بأبناء «الضالع، الحبيلين، طور الباحة، ردفان، الحوطة، زنجبار» الأبطال الذين يشهد لأبنائها التاريخ بأنهم من أوائل من دافعوا عن الثورة والوحدة.

نقول لهؤلاء النفر الذين هم نبتة شيطانية : كفوا عن أفعالكم الحقيرة.. كفوا عن العبث بالوطن الذي يتطلب من كل أبنائه اليوم مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية بدلاً من حمل السلاح لقتل الأبرياء أو الارتهان لعناصر انفصالية هاربة لا وطن ولا انتماء لها سوى المال الحرام حتى وإن كان مصدره من الشيطان..

نقول للشباب المغرر بهم في تلك المديريات: إن الوحدة ولدت تحت الشمس وستظل باقية وهاجة في السماء طالما بقيت الشمس فوق الكون

.. وننصح المغرر بهم مع الحراك أن يستجيبوا لدعوة فخامة الاخ رئيس الجمهورية ويعودوا للمساهمة في عملية البناء بدلاً من السير وراء الشيطان، لأن وطن ٢٢مايو أقوى وأكبر من الاجندات الخارجية والمراهنات الداخلية الفاشلة.□

مؤتمر الحوار الوطني الثاني

أحمد محمد راجح

■ تناولت في المقالات السابقة ثلاثة محاور من محاور مؤتمر الحوار وهنا أتناول المحور الرابع المتعلق بمواءمة الإطار الوطني للاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالعدالة الجنائية والمحاكمة العادلة وهذه الورقة مقدمة من الاستاذ الدكتور عبدالوهاب شمسان ولم يبق بعد هذا المحور سوى محور واحد هو محور متطلبات الاصلاح القانوني في إطار العدالة الجنائية.

فمواءمة الاطار الوطني للاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة يثير مشكلة متى يمكن أن يتم بحث المواءمة.. هل يتم قبل الذهاب لتوقيع الاتفاقية أو المعاهدة الدولية.. أم أن بحثها لا يتم الا بعد التوقيع على المعاهدة او الاتفاقية؟

إن المنطق يقول إنه ينبغي بحث مشكلة المواءمة بين هذه الاتفاقيات والمعاهدات وبين القانون الوطني قبل الذهاب الى التوقيع عليها من حيث المبدأ.. لأنه لو تم التوقيع عليها فإنها تصير ملزمة قانوناً وتتحمل الدولة الموقعة المسؤولية التقصيرية إذا لم تقم بالعمل بها لأن هذه المعاهدات والاتفاقيات قد تحولت الى نصوص قانونية ملزمة مثلها مثل القانون الوطني، بل أن نصوصها قد تصير أكثر حجية منه، وبالتالي فإنه يجب العمل بها اسوة بالقانون الوطني.. أما تأخير بحث المواءمة الى ما بعد التوقيع عليها فإن ذلك ربما يؤدي الى نتائج لا يحمد عقباها وهو ما يعد تفريطاً وتنازلاً تشريعياً وقضائياً والتسليم للغير بذلك خصوصاً والعالم يجتاحه عولمة كل شيء.. ان القول بأن الاجراءات اللاحقة من مناقشة للاتفاقيات والمعاهدات واصدارها من قبل الاطر الدستورية للدولة إنما هو هروب سياسي مؤقت الى الامام لا يجدي نفعاً خاصة ونحن نعيش في عالم لا يعرف سوى منطق المصلحة والقوة.

ولعل أهم ما ورد في خاتمة الورقة هو التوصيف للواقع القانوني والقضائي اليمني اجتزئ منها: «... والمعوقات عموماً ليست غريبة على الواقع القضائي اليمني وكذا على أجهزة القضاء فهي أساساً تعد مشكلة اجتماعية قبل أن تكون مشكلة قانونية أو إجرائية منها ما يتعلق بالقاضي نفسه وتأثير قوة شخصيته وتميزه بالخبرة والكفاءة والفطنة ومنها ما يمس المحامي ومنها ما يمس رجال الضبط القضائي وجزء يتعلق بواقع التنفيذ وظروفه كما يرتبط بقصور في نصوص القانون وواقع المجتمع».□

انتظروه بعد أسبوعين!

أحمد مهدي سالم

■ عندما وقع المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك اتفاق ١٧ يوليو ثم عندما قدما كشوف اللجان في /٧/٢٠١٠م.. مائة بمائة، ورأس برأس.. لم أكن متفائلاً.. ولا متشائماً، وإنما كنت ومازلت متشائلاً بتعبير الكاتب الفلسطيني الراحل أميل حبيبي.. أي في حالة وسط بين التفاؤل والتشاؤم مع ميل قليل الى الثانية، والعبارة الاخيرة تمثل آرائي في الحوار ونتائجه.

وقد تابعنا التداعيات التي كان أبطالها، إما أحزاباً ليست ممثلة في البرلمان، أو رموزاً قيادية عتيقة، تسكن في فنادق خمسة نجوم في الخارج، وترافق مع بواعث اشراقات الأمل، محاولات تصعيد من جانب الحوثيين وقادة الحراك: أعمال قتل ونقطع وخطف سيارات وإحراق محلات، ودعوات عصيان مدني في ردفان والحبيلين والضالع، ومحاولة اغتيال لمدير عام مديرية المحفد في محافظة أبين، ومقتل أحد المهاجمين، وإصابة اثنين من حراسة المدير العام.

وهذ الحوادث التي تفجرت دفعة واحدة ليس توقيتها مصادفة أو بعفوية ولكنها – على الأرجح – تندرج ضمن الأجندة التي تحركها قوى معادية في الداخل والخارج، بحيث يزداد عدد البؤر المنفتحة – على صغرها– هنا أو هناك فتتبعثر جهود السلطة في الترقيع والترميم والمراضاة وتحمّل التزامات فوق طاقتها ومن نتائج ذلك – عقب الاتفاق – الانهيار المؤقت أو الجزئي في قيمة صرف الريال أمام الدولار، واستمراره في ترنحه ليصل الى ما يقرب ٢٥٠ ريالاً.

وتكررت من قادة الحراك الانفصالي وأنصارهم عبارة: «حوار السلطة والمشترك لا يعنينا من قريب ولا من بعيد».

المواطن البسيط الذي ملّ المماحكات يرى أن الوقت ضيّق جداً، وأن يكون هناك تشدد وتشديد على سرعة استكمال الخطوات الحوارية والتعديلات الدستورية وتنقية الجداول الانتخابية لأن التجارب أثبتت أن حقائب المشترك ملأى بالأزمات، وهي بالضبط، مثل جراب الحاوي الذي يطلع لك كل ربع ساعة ثعباناً.

ومن الأهمية بمكان فرض هيبة الدولة وتعزيز تنفيذ القانون، وعدم الاستكانة للضغوطات القبلية أو المناطقية او الشللية أو التكتلات الحزبية أو العشائرية التي غرضها إضاعة الوقت، وإدخال البلاد في مأزق دستورية لأن المشترك وحلفاءه يموتون هلعاً عند ذكر الصندوق.

الأبرياء يتساقطون كل يوم والريال يواصل هبوطه أمام الدولار، والأسعار ترتفع بصورة جنونية والخوف من الحاضر والمستقبل يتحول في أروقة كل منزل والحكومة متقاعسة والنواب يصرخون كمن يؤذن في «مسجد خلي» على قول المثل الشعبي والمطالبة قوية بأن تحضر الدولة الغائبة..

قبل الختام

صاحبي الحراكي أكد لي بعد أيمان مغلّظة أن المهدي – حقهم – سيخرج من كهفه بعد اسبوعين، وبدوري قلت له :

إذاً .. دعوا بغلته التي ملّت الانتظار واقفة، وسنسرج له فرساً أصيلة من كرام الخيول لتحمله حيث يريد.□

آخر الكلام

كل العَداوات قد ترْجَى مودتها
إلاّ عداوة من عاداك عن حَسَدٍ

– الشافعي –

زاوية حارة

فيصل الصوفي

الإرهابيون.. من قتل السياح إلى قتل الجنود!!

■ نجح تنظيم القاعدة الإرهابي في ضرب قطاع السياحة، ولأنه لم يجد سياحاً ليقتلهم، فقد تغلب على حالة البطالة التي يعاني منها عن طريق الاشتغال بالقتل المحلي، وها هو يصدر بيانات يتباهى فيها أنه قتل جنوداً في شبوة وضباطاً في أبين وجرح وقتل آخرين في الضالع، والإرهابيون عادة لا يعدمون الذرائع ولا تعجزهم التبريرات.. فقد كانوا يبررون قتل السياح بأنهم جواسيس على المسلمين وينتمون إلى دول صليبية تحارب الإسلام.. واليوم يبررون قتل الجنود اليمنيين بأنهم يعملون لحماية نظام موال لأنظمة الغرب الكافرة.. وغداً عندما يشرعون في قتل المدنيين سيبررون ذلك بأنهم مواطنون في دولة كفرية.

استهداف الإرهابيين للجنود في المحافظات الجنوبية أمر له مغزاه المرتبط بأهداف الإرهابيين الذين صاروا يركزون على المناطق الجنوبية لأنها في اعتقادهم تتوافر على بيئة مواتية لنجاح نشاطهم وتوسيعه للوصول إلى تكوين ما يسمونه «الولايات الإسلامية» أو الإمارات الإسلامية، وينبغي على أجهزة الأمن ومكافحة الإرهاب أن تدرك هذا المشروع الذي يخطط له الإرهابيون.. صحيح أن تنظيم القاعدة يستحيل أن تكون له دولة أو امارة في اليمن أو في أي مكان من العالم كما نرى نحن، ولكن هو يفكر بطريقة مختلفة ويقنع نفسه أن ذلك ممكن خاصة في مناطق معينة في اليمن كبعض مناطق أبين أو الضالع، بحكم ملابسات وعوامل معروفة، وما استهداف الجنود وإرهاب الناس سوى تمهيد لعملية عنف أوسع على طريق إقامة ولاية إسلامية، وهذا العنف سوف يزداد كلما شعر الإرهابيون بخيبة الأمل.. ولذلك من واجب أجهزة الأمن ومكافحة الإرهاب أن تضع على رأس قائمة أولوياتها قمع الإرهاب وبصورة مستمرة خاصة وأن الإرهابيين لم يدعوا لها أي خيار آخر، وقدموا لها وللمجتمع كله دلائل كافية للاقتناع أن الإرهاب عدو حقيقي ومجاهر بعداوته للدولة ومواطنيها.. ويكفي للجميع أن يدركوا ذلك من خلال خطب زعماء القاعدة وبياناتها التي تتفاخر فيها أنها قتلت رجالاً ونساءً وأطفالاً في عدن وستة جنود في شبوة وتصف محاولة الاغتيال بأنها «غزوات جهادية»!

إن تركيز الإرهابيين على الجنود مثلاً في بعض المناطق الجنوبية له علاقة بمشروعهم المتخيل هناك خاصة وأنهم يعتقدون أن بعض الفوضويين الذين يسمون بالحراك سيروق لهم ما يقوم به تنظيم القاعدة وهذا من وجهة نظر الإرهابيين مكسب لهم.. ومن هنا يتعين على الأجهزة التي كررنا الإشارة إليها أن تدرك هذا المخطط وأن تدرك أن الجنود والموظفين العموميين سيظلون عرضة للهجوم في أي وقت.□

بوضوح

ابن النيل

الإرهاب والإرهاب الآخر

لكل من الظواهر الحياتية جذورها أو أصولها التي من المفترض ان تنتسب إليها، إذا نحن أردنا تصنيفها.. عملاً بما تستوجبه حيثيات إسنادها، دونما تعميم أو تعويم، وبعيداً عن مغبة اخضاعها لمبدأ الانتقائية المفرضة مثلما هو الحال في زمننا هذا، من حيث تسمية الأشياء بغير أسمائها.

ولظاهرة الإرهاب جذورها وأصولها بطبيعة الحال، كغيرها من الظواهر الحياتية المماثلة، غير ان هناك من تعمدوا –ولأمر في نفس يعقوب كما يقولون– ربطها بالإسلام والمسلمين، دون غيرهم من سائر بني البشر ممن يعتنقون ديانات سماوية أخرى، متجاهلين في ذلك حقيقة أنها واحدة من ظواهر التطرف والغلو.. يتساوى في عديد أربابها، المسلم وغير المسلم.

وعلى الجانب الآخر نجد ان هؤلاء الذين تعمدوا إلصاق تهمة الإرهاب هذه بالاسلام والمسلمين دون سواهم، إنما هم أنفسهم الذين تعمدوا– بالمقابل –خلط المفاهيم المتعارف عليها انسانياً على مر العصور، بحيث لم نعد نعرف ماهو الفرق بين الارهاب والمقاومة على سبيل المثال، وكأنما لم تعد هناك علامة فارقة بين الحالتين، أو أنه قد أصابنا نوع من عمى الألوان لدرجة أنه لم يعد بمقدورنا تبيان الفارق بينهما، أو ربما لكونهما نوعاً من الطلاسم واللوغاريتمات.. وهو مايفرض على جميعنا واجب التسليم بما ارتاه الآخرون من ذوي الاختصاص ملائماً في هذا الشأن على أهميته..ومن دواعي الدهشة والاستغراب ان يستأثر هؤلاء الآخرون بإعداد القائمة الحصرية للمنظمات الارهابية والدول الراعية للإرهاب وفقاً لأهوائهم ودونما تفويض من أحد..وبين الحين والآخر تثار قضية الدول المدرجة على تلك القائمة السوداء، وإن كانت لاتتجاوز من حيث عددها أصابع اليد الواحدة، غير ان القاسم المشترك الجامع بالنسبة لجميعها، إنما يكمن في كون توجهات القائمين عليها لاتحظى بمباركة الادارة الامريكية وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي– الصهيوني على وجه التحديد.

والأكثر مدعاة للدهشة والاستغراب هو مايتمثل في كون ما يرتكبه مغتصبو حقوق أهلنا في الوطن المحتل من أفعال إرهابية بحق بني قومنا هناك، إنما يسمونه دفاعاً عن النفس.. حيث الاسم الحركي للارهاب الصهيوني، ذلك انه إرهاب خارج نطاق التصنيف الدولي.. بمعنى أنه إرهاب بلا نسب.. مادام القائمون على تلك الدول الراعية له، هم الذين نصبوا أنفسهم اوصياء على شئون الغير دون وجه حق.. والى حديث آخر.□

عبدان دهيس

التوجيهات الرئاسية للحكومة..!

■ ترأس فخامة رئيس الجمهورية الثلاثاء الماضي جانباً من الاجتماع الاعتيادي الاسبوعي للحكومة، التي وجهها باتخاذ الإجراءات والمعالجات الحازمة، تجاه المضاربين بسعر وقيمة العملة الوطنية أمام العملة الأجنبية وبالذات الدولار، والمتلاعبين بأسعار قوت المواطنين، وتفعيل دور الأجهزة المعنية، وبالأخص الرقابية، والمجالس المحلية، لضبط المخالفين واتخاذ– بحقهم– الإجراءات الرادعة وفقاً للقوانين النافذة.

الاجتماع اتسم بالمسؤولية، والنتائج والقرارات التي خرج بها دللت مجدداً حرص فخامة الرئيس على استقرار الأوضاع الاقتصادية وتأمين وحماية الحياة المعيشية للمواطن، من خلال تثبيت الاسعار للمواد الأساسية وقطع الطريق على أولئك الذين يريدون إنهاك الاقتصاد الوطني وضرب العملة الوطنية وقهقرة مسيرة البناء والتنمية والاصلاحات، وجلب الفوضى والمتاعب والمعاناة للبلاد وأمنها واستقرارها ووحدتها، وهي أهداف باتت مكشوفة ومعروفة، والاطراف التي تقف وراءها والتوجهات التي تحملها.

لقد كانت القرارات والإجراءات التي اتخذت في ذلك الاجتماع صارمة وحازمة للتصدي للمتلاعبين بالعملة وأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، كان من نتائجها التحسن السريع والملحوظ في سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وجهود الأجهزة المعنية تتواصل لتثبيت واستقرار أسعار المواد الغذائية بموجب لوائح الأسعار المحددة من قبل وزارة التجارة ومكاتبها في عموم المحافظات، فيما هناك حزمة متكاملة من المعالجات الاقتصادية ستبحثها مؤسسات الدولة قريباً، بحسب ما أكده فخامة رئيس الجمهورية في مقابلة مع «قناة العربية» الاربعاء الماضي، وفيه أكد أيضاً أن «الوضع الاقتصادي مطمئن».

هناك دور كبير ينتظر كافة مؤسسات وأجهزة الدولة والسلطات والمجالس المحلية في عموم المحافظات والهيئات الرقابية والمؤتمرين وكافة الفعاليات الشعبية والمواطنين الشرفاء للتصدي للذين يحاولون العبث بقوت المواطن وإضعاف الاقتصاد الوطني، من خلال المضاربة بالعملة الوطنية التي افتعلوها الاسبوع الماضي..فالمرحلة تتطلب تضافر كل المخلصين والشرفاء من أبناء هذا الوطن، والتهاني للجميع بقدوم شهر رمضان الكريم.. بالخير والعافية إن شاء الله.□